الأنباء
السبت 7 مايو 2011

البعض أكد لـ«الأنباء» أنها مستحقة.. والبعض الآخر رفضها وطالب بضرورة الالتفات لكوادر الموظفين ومحدودي الدخل من المواطنين

تباين نيابي حول زيادة رواتب الأعضاء

د.فيصل المسلم

علي الدقباسي

الصيفي مبارك الصيفي

مبارك الوعلان

مسلم البراك

د.وليد الطبطبائي

سالم النملان

د.سلوى الجسار

مبارك الخرينج

ناجي العبدالهادي

تباينت آراء اعضاء مجلس الامة فيما يخص ما خرجت به اللجنة التشريعية في مجلس الامة بشأن مقترح زيادة رواتب النواب من 2300 الى 5750 دينارا.

البعض من النواب الذين شملهم تحقيق «الأنباء» رأى ان الزيادة مستحقة، معللين ذلك بالقول ان الكثير من رواتب الموظفين طرأت عليها زيادات عدة الا اعضاء مجلس الامة، وبذلك يعتبر المقترح والموافقة عليها مستحقة، فعضو مجلس الامة لا يختلف عن غيره من موظفي الدولة وستمنع الزيادة عضو مجلس الامة من الدخول بمناقصات وستساعد ايضا على كشف الذمة المالية.

جزء آخر من النواب علق على تلك الزيادة مبررين ذلك بالقول: كثير من المواطنين وخصوصا الموظفين منهم بحاجة فعلية لتلك الزيادة، فالكثير منهم يقوم بأعمال شاقة ونحتاج الى الالتفات اليهم ومنهم ايضا من ادرجت زياداتهم على جدول اعمال مجلس الامة وايضا ديوان الخدمة المدنية والبعض الآخر لم يطرأ على راتبه اي زيادة، خصوصا بعد الزيادات الاخيرة التي طرأت على رواتب الكثير من موظفي الدولة.

الذمة المالية

في البداية، اكد النائب د.وليد الطبطبائي ان زيادة رواتب النواب ليست لنا بل لاعضاء المجالس القادمة والتكلفة المالية لها بسيطة مقابل نتائجها، واشار الى ان الزيادة مربوطة بموافقة المجلس على امرين، الاول كشف الذمة المالية والثاني منع النواب من العمل كمحامين او عمل تجاري او الدخول بالمناقصات.

واوضح ان التكلفة لا تزيد عن 170 الف دينار لـ 48 عضوا من دون الرئيس والنائب الوزير، وهي اقل من مليوني دينار، لافتا الى ان الراتب الحالي للنائب هو 2300 دينار ولا يكفي لأي نائب.

وبرر الطبطبائي الزيادة قائلا يمكن ان تضعف نفس النائب بسبب الحاجة ويكون عرضة للرشوة مقابل مواقفه السياسية، وهذا قد يكلف البلد مليارات من الدنانير مثل خسارة الدولة من المناقصات.

وأشار الطبطبائي الى ان كثيرا من النواب حاليا يبحث عن عمل إضافي مثل مكتب محاماة أو تجارة ويحصل بسبب ذلك تضارب مصالح أو انشغال النائب عن عمله النيابي.

وتساءل لا يعقل ان يكون راتب النائب أقل بكثير من راتب استاذ الجامعة أو وكلاء النيابة ومحققي الداخلية أو أقل من كثير من الموظفين والعسكريين.

وقال الطبطبائي هناك آلاف من الموظفين في الدولة رواتبهم تزيد على الألفين والثلاثة والأربعة وحتى السبعة والنواب عددهم 50 فقط ومسؤولياتهم خطيرة.

زيادة مستحقة

من جانبه، أشار النائب سالم النملان الى ان الزيادة على راتب نواب الأمة مستحقة وجميع الرواتب في مختلف القطاعات بالدولة تمت زيادتها ونتمنى ان تكون هذه الزيادة لصالح النواب لما عليهم من التزامات حتى يستطيعوا ان يسيروا على الدرب الصحيح في مجال التشريع.

المجلس المقبل

النائب علي الدقباسي أشار الى ان الزيادة المقترحة لاتزال موضوعا مبدئيا وفي حال موافقة المجلس عليها فإنها ستطبق في المجلس المقبل.

وأوضح ان موافقة اللجنة على مقترح زيادة رواتب النواب لا تعني بالضرورة موافقة مجلس الأمة، فهناك ايضا تصويت سيتم على ذلك ولجان ستدرس هذا الأمر.

رفض الزيادة

اما النائب الصيفي مبارك الصيفي فقد رفض مقترح زيادة رواتب النواب، حيث أشار الى ان المواطن أولى من أعضاء مجلس الأمة الذي أوصلنا اليه ونحن بدورنا لابد ان نلتفت الى هموم الشعب وتوجيه تلك الزيادة الى المستحقين فعليا لها من موظفي الدولة.

الالتفات للمواطنين

ومن جانبه ذكر النائب ناجي العبدالهادي انه من الضروري ان نلتفت الى المواطنين المستحقين للزيادات خصوصا ان هناك الكثير منهم معروضة زياداتهم على جدول اعمال مجلس الامة وديوان الخدمة المدنية.

واوضح ان النائب لديه معاش تقاعدي وما يتقاضاه في مجلس الأمة هو عبارة عن مكافأة فكيف يطرأ على المكافأة زيادة وانا بدوري ارفض هذه الزيادة.

واعتبر النائب مبارك الوعلان ان الزيادة المقترحة على رواتب النواب في غير محلها ومبالغ فيها، ورفض الوعلان فكرة الزيادة قائلا: نعتقد ان هناك كوادر وفئات تستحق الزيادة وأولى من النواب ويجب التحرك لانصافها بدلا من زيادة رواتب النواب.

عدم موافقة

وبدورها أشارت النائبة د.سلوى الجسار إلى أنها لا توافق على الزيادة المقترحة على رواتب النواب واعتبرت أن الزيادة مكلفة وعبء على الدولة ويجب علينا كنواب في مجلس الأمة أن نقوم بدعم ومساندة الكوادر العمالية التي تحتاج إلى زيادات مستحقة لما تقوم به من أعمال شاقة.

واضافت «أنا أرفض الزيادة المقترحة فهي بلا شك مكلفة جدا على المال العام ونرجو الالتفات إلى من يستحق تلك الزيادة من موظفي الدولة».

ومن جانبه اتفق النائب الطبطبائي: الزيادة مربوطة بموافقة مجلس الأمة ورواتب النواب قليلة

النملان: جميع قطاعات الدولة تمت زيادتها فالنواب عليهم التزامات

الدقباسي: موافقة اللجنة على الزيادة لا تعني بالضرورة موافقة المجلس

الجسار: أرفضها فهي بلا شك مكلفة جداً على المال العام

المسلم: سأصوت بالرفض رغم قناعتي بصدق ونوايا مقدميه

د.فيصل المسلم مع النائبة د.سلوى الجسار حيث اشار الى انه سيرفض تلك الزيادة لانها كبيرة جدا.

وذكر ان الاقتراح سيطبق من المجلس المقبل ورغم قناعتي بصدق مقدميه الى انه مكلف جدا، وساصوت بالرفض في بداية الأمر ان كانت هناك زيادات الى الطبقة الكادحة والتي تقوم باعمال شاقة من الموظفين باجهزة الدولة المختلفة خصوصا ان هناك الكثير منهم يحتاج الى زيادة لما يقوم به من عمل شاق وخطر في الوقت ذاته.

من جانبه قال النائب مبارك الخرينج انه يوافق على زيادة رواتب النواب لأنها تتعلق بنواب المستقبل وليس الحاليين.

وأضاف الخرنيج اعتقد ان الزيادة كافية لكنها ليست عادلة قياسا بما يأخذه الوزراء من مكافآت سنوية تجاوزت المائة ألف دينار كل سنة.

من جهته علق النائب مسلم البراك على الموضوع قائلا ان هذه القضية يجب أن تربط بقيدين أولا أن المكافأة وزيادتها يجب ألا يكون مبالغا فيها فمن غير المعقول أن يرتفع بنسبة 150٪، ثانيا من حيث المبدأ لا يجوز اطلاقا ان يكون هناك حديث أو قرار برفع قيمة المكافأة قبل الإقرار النهائي لقانون الذمة المالية حتى تعرف المداخيل المالية للنواب لأن الفلسفة الاساسية للزيادة هي لتوفير الرعاية المعيشية للنائب باعتبار ان لا علاقة له نهائيا في التجارة أو المناقصات أو غيرها حتى نستطيع أن نقول إن النائب خلال تمثيله للأمة لا يوجد له أي مدخول إلا مكافأته ولكن للأسف هناك نواب يتحولون بمجرد انتخابهم من نواب الى تجار بل ان البعض لو كانت المكافأة 100 ألف دينار سيظل يتبع الأساليب غير المشروعة في الحصول على أموال السحت وبالتالي فإن النقاش في رفع قيمة المكافأة قبل إقرار قانون الذمة المالية هو نوع من انواع العبث.

● رشيد الفعم ـ ناصر الوقيت

الصرعاوي: «العمل الوطني» تتابع باهتمام بالغ ملف العلاقات الكويتية ـ الإيرانية

عادل الصرعاوي

أكد النائب عادل الصرعاوي ان كتلة العمل الوطني تتابع باهتمام بالغ ملف العلاقات الكويتية ـ الإيرانية والذي أصبح متخما بالقضايا التي آخرها التصريحات الإيرانية التي تمس سيادة وأمن الكويت، مشيرا الى ان هذا الأمر لا يمكن تجاوزه، وكذلك الأمن الإقليمي على مستوى الخليج العربي.وأضاف الصرعاوي انه في الوقت الذي نؤكد فيه على صحة الخطوات الحكومية بالتعامل مع هذا الملف فإننا نرحب بالتنسيق النيابي لبحث هذا الملف بكل أبعاده بما يعكس الموقف الشعبي الموحد الداعم للموقف الحكومي وبما يحفظ امن وسيادة الكويت.

ولفت الى انه اذا فهم البعض ان الحراك السياسي الذي تشهده الساحة السياسية بالكويت مدعاة للاختلاف بشأن ما يمس امن وسيادة الكويت فهو فهم خاطئ، مشيرا الى ان الجميع متفق على ان سيادة وامن الكويت خط أحمر لا نراهن عليه والتاريخ أثبت ذلك.

أمانة المجلس تكرم موظفيها المتميزين

جريا على عادة الأمانة العامة في تكريم المتميزين قام الأمين العام بمجلس الأمة علام الكندري بتكريم الموظفين المثاليين في قطاع شؤون الأعضاء وهما رئيس قسم الاقتراحات البرلمانية نادية القطامي والسكرتير الأول في قسم شؤون الاقتراحات والأسئلة البرلمانية شافي المطيري.وحضر اللقاء الذي جرى أمس الأمين العام المساعد لقطاع شؤون الأعضاء راضي الوسمي والأمين المساعد لقطاع التطوير والتدريب عبدالعزيز الساعي ومدير ادارة شؤون الاقتراحات والأسئلة البرلمانية عبدالله العمران.

الحويلة يسأل عن أسباب تأخير افتتاح جمعية أبوحليفة

محمد الحويلة

وجه النائب محمد الحويلة سؤالا برلمانيا الى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل محمد العفاسي جاء في مقدمته: بما ان كل منطقة سكنية تختلف تركيبتها السكانية عن الاخرى من ناحية عدد السكان، ولما للجمعية التعاونية من اهمية لدى سكان اي منطقة، وما يعانيه قاطنو منطقة ابوحليفة من مشقة، حيث انه لا يوجد سوى فرع واحد فقط لا يوفر ادنى احتياجات اهالي المنطقة، وبما ان منطقة ابوحليفة اصبحت من كبرى المناطق من حيث الكثافة السكانية من مواطنين ووافدين، الامر الذي يتطلب وجود جمعية مستقلة كأي جمعية اخرى من مناطق البلاد ومحافظاتها، مع العلم ان السوق الجديد للمنطقة لم يتم افتتاحه حتى تاريخه.

وجاء نص السؤال كالتالي: ما الاسباب التي ادت الى عدم اشهار وافتتاح جمعية ابوحليفة التعاونية حتى تاريخه مع تزويدي بالموعد المحدد لافتتاح السوق الجديد للجمعية، وما اسباب عدم الدعوة الى انتخابات مجلس ادارة للجمعية حتى تاريخه، وهل هناك خطة موضوعة لافتتاح افرع جديدة للسوق في المنطقة، اذا كانت الاجابة بالايجاب فيرجى تزويدي بنسخة منها، واذا كانت بالنفي فما الاسباب المانعة لفتح أفرع جديدة للجمعية في المنطقة؟

الصواغ يقترح توسعة طريق الوفرة وتحويله إلى دائري

فلاح الصواغ

قدّم النائب فلاح الصواغ اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: نظرا لما يشهده طريق الوفرة القديم من كثرة الازدحام المروري، حيث يخدم هذا الطريق مرتادي منطقة الوفرة الزراعية ومنطقة جواخير الأغنام وكذلك اسطبلات خيل الاحمدي ومنطقة النفايات النفطية السائلة وطريق الأرتال العسكرية وموظفي شركة نفط الكويت وشركة نفط الخليج بمنطقة الوفرة، هذا بالاضافة الى العمل بمشروع مدينة صباح الأحمد، حيث العدد الكبير من السيارات والشاحنات مما يسبب ازدحاما مروريا شديدا وبشكل يومي وعلى مدار الساعة على جسر الوفرة وعلى طريق الوفرة القديم والذي يحتاج لكثير من الصيانة وإعادة تأهيل.

وللتخفيف من هذا الازدحام المروري الشديد للحد من الحوادث المرورية، وذلك لسلامة وأمن أرواح المواطنين والمقيمين من مرتادي هذا الطريق.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

ونص الاقتراح على «توسعة جسر الوفرة وتحويله إلى طريق دائري وتوسعة طريق الوفرة القديم بإقامة طرق سريعة».

زنيفر: من الضروري إنشاء هيئة تعنى بشؤون الإبل والماشية

سعد زنيفر

قال النائب سعد زنيفر إنه أصبح من الضروري إنشاء هيئة خاصة تعنى بالثروة الحيوانية، مشيرا الى انه طفح الكيل بمعاناة أهل الماشية والإبل. وأوضح زنيفر أن اقتراحه يأتي في سياق خدمة مربي الماشية والاستماع إلى مشاكلهم ومطالبهم الملحة. وبين زنيفر سبل الدعم وذلك عن طريق تنظيم المراعي ورفع الحظر عن بعض المناطق التي تتوافر فيها الأعشاب الطبيعية بكثرة وفق ضوابط وآليات معينة إلى جانب فتح المحميات الطبيعية خلال شهري أبريل ومايو لرعي الإبل. وأضاف انه يجب البت في توزيع جواخير للإبل في مختلف مناطق الكويت للمستحقين.وأكد أن توفير الدعم للأعلاف ومراقبة اسعاره الدائمة يهدفان إلى راحة المربين من أعباء غلاء الأعلاف المستمر.

وشدد زنيفر على أن اقتراحه والخطوات التي حددها سيسهمان في حل مشاكل أهل الماشية والإبل ما ينمي الثروة الحيوانية ويزيح هما كبيرا من على كاهل الجهات المسؤولة والمربين معا.

عسكر لتغليظ العقوبات على تجار الأغذية الفاسدة

أكد النائب عسكر العنزي ضرورة تشديد وتغليظ العقوبات على تجار الاغذية الفاسدة لتصل الى السجن المشدد وإغلاق الشركات المتورطة وسحب تراخيصها نهائيا، بعد كثرة وتكرار عمليات ضبط كميات كبيرة من الاغذية واللحوم والاسماك الفاسدة في الآونة الأخيرة، مشيرا الى أن العقوبات الحالية غير كافية لردع المتلاعبين بأرواح الناس من أجل غرض دنيء وهو تحقيق الأرباح والمكاسب حتى ولو كان الثمن حياة الابرياء.وقال عسكر في تصريح صحافي: إنني سأتقدم باقتراح بقانون لتشديد وتغليظ العقوبات على تجار الاغذية الفاسدة لتتناسب مع الجرم المرتكب من قبل هؤلاء، وتحويل هذا النوع من المخالفات الى جناية عقوبتها السجن وإقرار غرامات مالية مرتفعة، مشيرا الى أن الغرامة المنصوص عليها في القانون الحالي ضئيلة جدا وتبلغ 1000 دينار فقط، وهي لا تتناسب مع جريمة إطعام الناس سموما قاتلة في صورة أغذية فاسدة تؤدي الى قتلهم وإصابتهم بالامراض المزمنة. وطالب عسكر بضرورة إغلاق تلك الشركات والمخازن نهائيا، وليس مؤقتا، لأن سحب الترخيص اجراء غير كاف، فهؤلاء التجار عديمي الذمة والضمير يرتكبون جريمة خطيرة لا تقل خطورة عن جرائم القتل والابادة الجماعية بإغراق الاسواق بأغذية فاسدة ومنتهية الصلاحية تؤدي الى وفاة وإصابة الكثيرين بالأمراض الخطيرة والقاتلة. وأشار عسكر الى دعمه للاقتراح بقانون النيابي بشأن إنشاء هيئة للرقابة على الاغذية والمدرج ضمن أولويات السلطتين، مطالبا بإعطاء هذا الاقتراح صفة الاستعجال وتقديمه ليكون على رأس جدول أعمال أقرب جلسة لمجلس الأمة وإقرار هذه الهيئة لتكون مسؤولة مسؤولية تامة عن الاغذية منذ دخولها للبلاد ومراقبتها حتى لا يتمكن أحد من التلاعب في تاريخ الصلاحية.

عسكر العنزي

هايف يستفسر من وزير الخارجية عن سفيرنا في بوتان

محمد هايف

وجه النائب محمد هايف سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ د.محمد الصباح، وجاء نص السؤال كالتالي: تبين لنا من خلال مطالعة موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) وجود صفحة خاصة بالسفير الكويتي في مملكة بوتان والذي ابدى رأيه صراحة في الشأن الداخلي البحريني بما يتنافى مع السياسة الخارجية الكويتية.

وعليه ارجو افادتي عن الاستفسارات والاستيضاحات التالية:

● تاريخ علم الوزارة بهذه الحادثة؟ وما الاجراءات التي اتخذت حيال ذلك؟

● هل تمثل هذه التصريحات وجهة نظر الوزارة؟

● هل توجد قرارات لدى الوزارة لتنظيم ظهور العاملين في السلك الديبلوماسي في الاعلام؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بنسخة من هذه القرارات؟ واذا كانت الاجابة بالنفي فما الاسباب التي تمنع وجود مثل هذه القرارات وهل تنوي الوزارة ايجاد مثل هذه القرارات؟

● يرجى تزويدي بنسخة من قرار تعيين سفير الكويت في مملكة بوتان؟

●يرجى تزويدي بنسخة من محضر اجتماع اللجنة التي اختارته سفيرا؟ واسماء اللجنة والسيرة الذاتية لاعضائها؟

● يرجى تزويدي بنسخة من تقييم الكفاءة للسفير المذكور من تاريخ 2033/1/1 الى تاريخ ورود السؤال؟

● هل هناك لجنة في الوزارة تختص بالنظر في المخالفات التي تصدر من السفراء؟ اذا كانت الاجابة بنعم فيرجى تزويدي بأسماء اعضاء هذه اللجنة؟ وكم عدد المرات التي اجتمعت فيها؟ كما يرى تزويدي بنسخة من تقارير اللجنة من تاريخ 2003/1/1 الى تاريخ ورود السؤال؟

● هل هناك من العاملين في سفارات الكويت في الخارج لجميع مراتبهم من يدعم توجه هذا السفير او لديه رأي مغاير لسياسة الدولة الرسمية؟

شركة تجهيزات غذائية كبرى
تطلب
من الجنسية الكويتية

1 - مدير مطبخ: شهادة دبلوم تخصصية في إنتاج وخدمة الطعام أو إدارة الفنادق - خبرة 5 سنوات في إدارة مؤسسات تغذية.

2 - أمين مخزن: شهادة دبلوم فني تجاري تخصص مخازن - اللأغذام في التخزين واستلام المواد الغذائية.

3 - مشرف نظافة: شهادة الثانوية العامة - دورة تدريبية تخصصية لمدة 6 أشهر.

4 - رئيس سفرجية: شهادة الثانوية العامة - دورة تدريبية تخصصية لمدة 6 أشهر.

يشترط إجادة اللغة الإنجليزية - وتطبيق نظام HACCP

5 - أخصائي تغذية: بكالوريوس تغذية ونظم غذائية - خبرة 5 سنوات.

وذلك للعمل في مستشفيات وزارة الصحة
يشترط في جميع الوظائف إجادة اللغة الإنجليزية
يشترط في الوظائف من 1 إلى 4 تطبيق نظام HACCP

للإرسال السيرة الذاتية: 24332646